

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأربعاء 7 أكتوبر 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5839)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02 خارطة طريق نحو إعادة بناء «دول التغيير العربية»

### الإمارات اليوم

03 رؤية شاملة لدور التعليم

### تقارير وتحليلات

04 صحف أمريكية: سوريا مستنقع روسيا

05 نيويورك تايمز: مناورة عباس المفاجئة في الأمم المتحدة تبوء بالفشل

06 انضمام تونس إلى التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش».. الدوافع والدلالات

### شؤون اقتصادية

07 أوبك: هناك تحسن في سوق النفط العالمية

### من أنشطة المركز

08 مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية يبدأ أعمال مؤتمر «بناء الدولة:

تحدي ما بعد انتهاء الصراعات الداخلية في دول التغيير العربية»



## خارطة طريق نحو إعادة بناء «دول التغيير العربية»

منذ بداية أحداث ما يسمى «الربيع العربي» نهاية عام 2010، تواجه الدول التي شهدت هذه الأحداث، والتي يطلق عليها «دول التغيير العربية»، مجموعة معقدة ومتشابكة من التحديات المتفاعلة حتى وقتنا هذا، بالشكل الذي يؤثر في الجهود التي تُبذل لإعادة البناء والتنمية والاستقرار فيها. وفي هذا السياق فإن المؤتمر الذي ينظمه «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، بالتعاون مع جامعة «مين» الأمريكية، تحت عنوان «بناء الدولة: تحدّي ما بعد انتهاء الصراعات الداخليّة في دول التغيير العربية»، والذي انطلقت فعالياته أمس الثلاثاء وتستمر حتى اليوم الأربعاء، ينطوي على أهمية بالغة، سواء لجهة التشخيص الدقيق للتحديات التي تواجه عملية البناء والتنمية في دول «التغيير العربية»، أو لجهة التصورات الجديدة التي يطرحها الخبراء والباحثون المشاركون فيه للتجارب الدولية لعملية بناء الدولة في مناطق أخرى من العالم، وكيفية الاستفادة منها.

وقد تضمنت الكلمة الرئيسية للمؤتمر التي قدمها معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع العديد من النقاط المهمة بشأن ذلك، حيث أشار معاليه إلى أهمية دور الثقافة والإعلام في عملية إعادة بناء دول التغيير العربية، وضرورة أن تكون المؤسسات الثقافية الناجحة جزءاً جوهرياً في عملية البناء. وأكد أن دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذا السبيل دور مهم للغاية، لأن هذه الدول، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة، تمثل نموذجاً للدول الناجحة، كونها تحظى بنظم سياسية واقتصادية ومجتمعية مستقرة، وتحافظ على الهوية الوطنية والقومية، وتسعى مجتمعة، لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة كلّها، وبالتالي يمكن الاستفادة من تجاربها في تمكين دول التغيير العربية من مواجهة التحديات والتغلب عليها.

فيما أورد سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، في كلمته الترحيبية بالمؤتمر، رؤية شاملة لعملية بناء الدولة، مشيراً إلى أن مفهوم «بناء الدولة» بعد انتهاء الصراعات يعني بناء السلام الدائم، وإرساء الأسس اللازمة؛ عبر إجراءات متكاملة ومنسّقة لمعالجة مختلف الأسباب الكامنة وراء العنف. ووضع سعاداته مجموعة من التصورات المهمة اللازمة لنجاح عملية بناء الدولة، تتمثل في العمل على استعادة قدرة مؤسسات الدولة على حفظ النظام العام وإرساء الأمن، وإرساء الأسس اللازمة لإطلاق عملية التنمية، مثل تشجيع النمو الاقتصادي، وإعادة إيجاد الأسواق، والتنمية المستدامة، بالتوازي مع التعامل مع تداعيات حالة عدم الاستقرار في العالم العربي، وخاصة قضية اللاجئين والنازحين، التي باتت تمثل عامل قلق لجميع الدول العربية.

أما معالي محمد حسين الشعالي وزير الدولة للشؤون الخارجية السابق، فقد أكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل نموذجاً ناجحاً في بناء الدولة، يمكن لدول التغيير العربية الاستفادة منها، حيث استطاعت التغلب على التحديات المختلفة التي واجهتها منذ تأسيسها عام 1971، حيث عمل المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، على تعزيز مفهوم الوحدة بين الحكام أولاً، ومن ثم بين الحكام والشعب على أساس مصلحة ووحدة الوطن؛ وكانت هذه هي قاعدة الانطلاق الرئيسية التي استخدمها في بناء الدولة، ووضع بعد ذلك الأسس لتنمية شاملة هي أساس ما ننعم به الآن من استقرار سياسي واجتماعي.

إن تخصيص «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» هذا المؤتمر لبحث قضية بناء الدولة في المنطقة العربية، يأتي من منطلق رسالته العلمية التي تخدم صانعي القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة والعالم العربي، وخاصة في قضية تمثل أهمية جوهريّة كبناء الدولة في هذه المرحلة الحساسة، بما تثيره من تداعيات مختلفة تطال الدول العربية كافة، ولاسيما تنامي التيارات المتطرفة التي تسعى إلى نشر أفكارها الهدامة، وتفاقم مشكلة اللاجئين والنازحين، ما يتطلب البحث عن رؤى واستراتيجيات شاملة، تسهم في عملية إعادة البناء في «دول التغيير العربية»، وتعزز أسس الأمن والاستقرار في الدول العربية كافة.

## رؤية شاملة لدور التعليم

شاركت دولة الإمارات العربية المتحدة، قيادةً وحكومةً وشعباً، في الاحتفاء بـ«اليوم العالمي للمعلم»، الذي يصادف الخامس من أكتوبر من كل عام، وفي توشيح المعلمين والمعلمات بأوسمة الشكر والتقدير للجهد والعطاء الكبير الذي يقومون به في سبيل بناء أجيال حريصة على صون مكتسبات الوطن، وقادرة على تجسيد رؤاه وطموحاته المستقبلية واقعاً يزخر بالمزيد من الإنجاز والفخر.

وعلى رأس المبادرات التي شهدتها الدولة احتفاءً بيوم المعلم جاءت اللفتة الكريمة التي قام بها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، بإبراز المكانة المميزة التي يحظى بها المعلم في المجتمع الإماراتي، عبر رسالة تقدير وجهها سموه للمعلمين، أعرب فيها عن الامتنان والعرفان للدور الذي يقومون به في خدمة الوطن وبناء الإنسان، الذي يمثل أعظم ثروة للإمارات، وقد حثهم فيها على الاستمرار في تطوير أنفسهم وقدراتهم ليقوا -كما عهدتهم الإمارات دوماً- أهلاً للمسؤولية التي تقع على عاتقهم، بصون أمانة تنشئة الأجيال الإماراتية المتلاحقة خير تنشئة.

ولم يكتف سموه بالرسالة التي وجهها إلى المعلمين، لإلقاء الضوء على الاهتمام الاستثنائي الذي توليه قيادتنا الرشيدة لمسيرة التعليم بكل عناصرها وعلى رأسها المعلم، حيث حرص سموه في يوم المعلم كذلك، على استقبال عدد من المعلمين والقيادات التربوية، وجدّد سموه خلال اللقاء الإشادة بعطاء الكادر التعليمي في الدولة، قائلاً سموه «إننا إذ نقدم شكرنا وعرفاننا لكم أيها المعلمون والمعلمات على جهودكم المخلصة وسعيكم المتواصل وعطائكم المشهود في خدمة العلم والمتعلمين وإذ نفخر بما قدمتموه وتقدمونه من أجل الوطن فإننا ندرك حجم المسؤولية الملقة على عاتقكم وثقل الأمانة التي تحملونها على كاهلكم من أجل إعداد أبناء وأجيال هذا الوطن الغالي، ساتلين المولى عز وجل أن يوفقكم جميعاً لتحقيق أهدافكم التربوية والتعليمية». كما أكد سموه أن دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، تؤمن بالأهمية البالغة للارتقاء بالمنظومة التعليمية، لتواكب آخر المستجدات العالمية، مشدداً على أن المعلم هو أساس هذه المنظومة من خلال تمكينه من أداء رسالته الوطنية في إعداد جيل متسلح بالعلم والمعرفة ومتمحل بالمهارة والكفاءة وتأهيله لخدمة دينه ووطنه ومجتمعه. إن الاهتمام الاستثنائي بتطوير المنظومة التعليمية هو نهج راسخ دأبت على تبنيه قيادتنا الرشيدة، عبر مساعٍ ومبادرات متلاحقة أسهمت في الارتقاء بالقطاع التعليمي الوطني وفق أجود المعايير، وتسجيل إنجازات في أبرز المحافل العلمية الإقليمية والدولية، بما يواكب ملحمة التطوير والتنمية والابتكار المتكاملة التي تسطرها الدولة في القطاعات والمجالات كافة، بما يضمن تحقيق أهداف الدولة بالتحول إلى اقتصاد ومجتمع المعرفة. وتركيز الدولة على انفتاح قطاعنا التعليمي على أحدث وأنجح التجارب العالمية، وازاه حرص حثيث على ألا يتعارض ذلك مع تشبثنا بهويتنا الإماراتية الأصيلة، ومبادئنا الوطنية الراسخة، بل أن يتم الدمج بين الحديث والأصيل في بلورة منظومة تعليمية استثنائية، تعزز دور التربية في النظام التعليمي، بما يخدم القضايا الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهو ما أكده صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، خلال لقائه الوفد التربوي، مشدداً على أهمية قيام المؤسسات التعليمية بدور مضاعف وتسخير وتعزيز إمكانياتها وتوحيد جهودها في تربية النشء وتحصينه ضد الأفكار الهدامة والسلبية وتعزيز قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن في نفوسهم لمواجهة التحديات كافة.

إن صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وبحرصه على تبيان الدور الذي يجب ألا يغفله المعلمون وقطاع التعليم ككل في ظل التحديات الراهنة التي تواجهها منطقتنا، وبناء أجيال إماراتية مشبعة بقيم الولاء والانتماء ومحصنة ضد سموم من يتربصون بأوطاننا ومكتسباتنا، ليقدم رؤية شاملة للدور الذي يجب أن تقوم به منظومتنا التعليمية، بحيث يتناغم الشق المعرفي والشق الوطني لإنشاء أجيال واعية وقادرة على المضي بالإمارات قدماً.

## صحف أمريكية: سوريا مستنقع روسيا

تناولت العديد من الصحف الأمريكية تطورات الأوضاع في الأزمة السورية، وتنظر الصحف بعين الريبة إلى أهداف بوتين من التدخل العسكري في سوريا، وترجح أن تلقى سياسة بوتين في سوريا مصير سياسة الاتحاد السوفيتي السابق في أفغانستان نفسها، لتصبح سوريا مستنقعا لروسيا.

فيه بوتين؟»، تساءل في مستهله عما يفكر به الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من وراء تدخله العسكري المباشر في سوريا، وعن أثر هذا التطور الخطير في الأزمة السورية على البلاد والمنطقة. فهل لدى بوتين تصورات حاسمة بشأن الأزمة في سوريا؟ وهل ستجبر الضربات الجوية الروسية في سوريا الولايات المتحدة على تغيير خططها؟

وفي معرض إجابته عن هذه التساؤلات يذكر الكاتب أن التدخل الروسي يدخل سوريا في مزيد من الفوضى، التي أدت إلى



تشريد الملايين وتفتيت البلاد إلى مناطق متنازعة، ويزيد من تعقيد الجهود الأمريكية لمحاولة إيجاد تسوية سياسية للأزمة، وخاصة أن المقاتلات الروسية والأمريكية تحلق في الأجواء السورية ذاتها، لكن لأهداف مختلفة. ويلفت التقرير النظر إلى أنه ليس لدى إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما الكثير لتفعله، فاستراتيجيتها لبناء وتدريج وتسلح معارضة معتدلة تخبطت، بينما لدى روسيا مصالح حقيقية في سوريا يتمثل بعضها في إقامة قاعدة بحرية جديدة على ساحل المتوسط.

ويرى الكاتب أن السياسة الأمريكية في سوريا أوجدت مناخاً مواتياً للتدخل الروسي، وجعلت بوتين يدخل سوريا مختلاً، لكن الهدف الاستراتيجي الروسي بعيد المدى في سوريا والمنطقة ليس واضحاً بشكل جلي، وهناك الكثير من التوقعات السلبية بالنسبة إليه، لكن العمل على استقرار الحالة الأمنية في البلاد قد يمثل خطوة إيجابية. وذكر التقرير أن الغرب يأمل ألا تنزلق روسيا في المستنقع السوري بالطريقة التي انحدر فيها الاتحاد السوفيتي السابق في خضم الأزمة الأفغانية.

وفي نهاية المقال تساءل الكاتب عن مدى عزم بوتين على إبقاء بشار الأسد واقفاً على قدميه، وإذا كان هذا هو الهدف الروسي، فإن موسكو بذلك تكرر الخطأ الاستراتيجي الذي أدخل السوفييت عميقاً في المستنقع الأفغاني.

في هذا السياق أعد ديفيد بوير تقريراً نشرته صحيفة «واشنطن تايمز» تحت عنوان «أوباما: سوريا مستنقع روسيا»، أشار فيه إلى أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما، انتقد الدور الروسي والإيراني في سوريا، مؤكداً أن «الصراع في سوريا هو بين الشعب والديكتاتور الأسد». وقال أوباما في مؤتمر صحفي بالبيت الأبيض إن التدخل الروسي سيفضي إلى تعزيز وتقوية تنظيم «داعش»، معرباً عن الرفض الأمريكي لما يردده الروس بأن كل خصوم الأسد إرهابيون. كما لفت النظر إلى أن بقاء الأسد في السلطة يتم بدعم روسيا وإيران، وأن بوتين ذهب إلى سوريا حينما شعر بأن النظام بدأ ينهار، وانتقد قيام روسيا بإضعاف المعارضة المعتدلة لحساب تقوية «داعش».

يذكر التقرير أنه بالنسبة إلى أوباما، فإن «إيران والأسد هما تحالف بوتين، وبقية العالم يمثل تحالفنا»، معتبراً أن «سوريا ستكون مستنقعا لروسيا وإيران بسبب دعم الأسد». واستطرد أوباما قائلاً: «إن مشكلتنا مع الأسد، ولا حل بوجوده، والضربات الروسية ستبعدنا أكثر عن الانتقال السياسي. ولقد أكدت لبوتين أن الحل في سوريا هو مرحلة انتقالية من دون الأسد». وأشار إلى محاولة الولايات المتحدة البناء على برنامج التدريب والتجهيز مع الأكراد في سوريا، وأوضح أن سياسة روسيا فاشلة وستؤدي إلى تجنيد مزيد من المقاتلين الأجانب، والضربات الروسية ضد المعارضة «لن تخدم الحل الذي نسعى إليه».

ويقول الكاتب إن تصريحات أوباما تقاطعت مع تصريحات الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، والمستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، حيث أعلنوا في مؤتمر صحفي مشترك في باريس أنهما أبلغا بوتين أن الضربات الجوية لروسيا في سوريا يجب أن تستهدف فقط تنظيم «داعش».

### ما الذي يفكر فيه بوتين؟

في السياق ذاته أعد بيتر أغريير تقريراً نشرته صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» تحت عنوان «ما الذي يفكر

## نيويورك تايمز: مناورة عباس المفاجئة في الأمم المتحدة تبوء بالفشل

كتب دينيس روس، وهو مستشار في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، مقالاً نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» قال فيه إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس صرح قبل توجهه إلى نيويورك الأسبوع الماضي أنه سيفجر مفاجأة في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي اتضح أنها تشمل «التنصل» من الالتزام بالاتفاقات الدبلوماسية الموقعة مع الإسرائيليين وإجبار إسرائيل على تحمل مسؤولياتها الكاملة بوصفها قوة محتلة.

وقاد تفضيله لطرح قضيته أمام الأمم المتحدة بدلاً من التفاوض مع إسرائيل إلى الاعتراف بفلسطين على أنها دولة «غير عضو» ورفع العلم الفلسطيني خارج مبنى الأمم المتحدة واحتمال مقاضاة إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية، لكن هذه الإنجازات لا تعزز احتمال قيام دولة فلسطينية فعلية. وفي مواجهة هذا المشهد، شعر عباس بالحاجة إلى القيام بشيء ما فأدلى بخطابه الدرامي، أملاً في أن يثير انتباه الولايات المتحدة وأوروبا وغيرها من الدول ويجعلها تشعر بالحاجة إلى معالجة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، لكن في ظل التحديات التي تواجه المنطقة، فلا يرجح صدور مبادرة كبرى تركز على الفلسطينيين في أي وقت قريب.



ويشير الكاتب إلى أن مناورة عباس في الأمم المتحدة ربما تخفق في تحقيق أهدافها، لكنها تذكر العالم بأن تجاهل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني لن يجعله يتلاشى. ولذا فيجب المسارعة في إجراء محادثات مع القادة العرب والإسرائيليين واستكشاف إمكانية استغلال مخاوفهم المشتركة بشأن إيران وتنظيم «داعش» لمعالجة القضية، كما أن القوى الإقليمية الرئيسية، ولاسيما مصر والأردن والمملكة العربية السعودية، تحتاج إلى القيام بدور أبرز في المفاوضات لأنها مفتاح أي حل تفاوضي للقضية. ويرى الكاتب أن إسرائيل لن تقدم تنازلات جدية للفلسطينيين ما لم تكسب فوائد حقيقية من الدول العربية، ولن يفكر عباس في إبرام تسوية مع الإسرائيليين إلا إذا تولت الدول العربية مسؤولية تطبيق تلك التنازلات. ويختتم الكاتب المقال بالإشارة إلى أن مناورات عباس المثيرة للاهتمام في الأمم المتحدة لن تقيم دولة للفلسطينيين، حيث إن تحقيق هذا يتطلب بناء مؤسسات فعالة وإرساء سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية، وتولي أهم الدول العربية دوراً أكبر في المفاوضات.

يتساءل الكاتب عن مقصد عباس من هذه التصريحات الحادة؛ فهل يعني أنه ينوي حل منظمة السلطة الفلسطينية؟ أم هل سيؤدي هذا الإعلان إلى انهيار بروتوكول باريس الاقتصادي، الذي يخول إسرائيل جمع الضرائب على الواردات إلى الأراضي الفلسطينية وتسليمها إلى السلطة الفلسطينية؟ أم هل سيتوقف التعاون الأمني بين قوات الأمن الفلسطينية والإسرائيلية؟ ويجيب الكاتب أن الرئيس الفلسطيني لم يعنِ أيّاً من ذلك لأن هناك فارقاً كبيراً بين التوقف عن الالتزام بالاتفاقات ووقف تنفيذها في الواقع. فلن تسارع السلطة الفلسطينية بإنهاء البروتوكول الاقتصادي بالنظر إلى أن نحو 70% من موازنتها تستند إلى الضرائب التي يجمعها الإسرائيليون.

ونظراً إلى أن عباس يؤكد باستمرار معارضته للعنف، فمن غير المرجح أن ينهي التعاون الأمني.

ويوضح الكاتب أن عباس قدّم هذا الإعلان المفاجئ بسبب الإحباط واليأس العميق الذي يساور الفلسطينيين؛ فعلى الرغم من رفع علم جديد خارج مبنى للأمم المتحدة الأسبوع الماضي، فإنه لا يوجد تحرك حقيقي نحو إقامة دولة فلسطينية ومن غير المحتمل أن ينتهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية قريباً. وما زال الانقسام قائماً بين حكومتي فتح وحماس بعد فشل محاولات المصالحة كافة؛ ولم يشهد الفلسطينيون انتخابات رئاسية منذ عام 2005 ولا انتخابات تشريعية منذ عام 2006، ما يقوض شرعية قادة الحركتين على حد سواء. وينصب تركيز العالم الآن على تنظيم «داعش» والحرب السورية وأزمة اللاجئين والحرب في اليمن، من دون النظر إلى القضية الفلسطينية. فلم يتطرق الرئيس الأمريكي باراك أوباما ولا نظيره الروسي فلاديمير بوتين، فضلاً عن الزعماء الإقليميين، إلى القضية خلال خطاباتهم بالأمم المتحدة. ولا يحظى عباس اليوم بدعم شعبي يذكر ولا يملك استراتيجية واضحة المعالم،

## انضمام تونس إلى التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش».. الدوافع والدلالات

قرار تونس المشاركة في التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ضد تنظيم «داعش» الإرهابي، وازته قراءات لدوافع ودلالات هذه الخطوة التي تتخذها تونس الواقعة بين فكي كماشة الإرهاب، الآخذ في التمدد في جسد الجارتين الشرقية وهي ليبيا، والغربية وهي الجزائر.



الجيش التونسي عن العقيدة التي ينتهجها منذ الاستقلال بعدم التدخل في أي بلد أجنبي (ما عدا بعثات حفظ السلام الأممية)، أو السماح بإقامة قاعدة عسكرية أمريكية داخل التراب التونسي.

برغم تواضع إمكاناتها في دعم التحالف عسكرياً، فإنها ستسهم بفعالية في الحرب ضد «داعش» عبر فتح مجالها الجوي أمام مهمات التحالف، وتبادل المعلومات الاستخباراتية المهمة، إضافة إلى إحكام قبضتها على حدودها، ووقف تدفق المسلحين المتطرفين منها إلى بؤر «داعش» في المنطقة، ولاسيما أن الأرقام تتحدث عن انضمام آلاف التونسيين إلى المجموعات المتطرفة في سوريا وليبيا والعراق.

ربما تأتي الخطوة التونسية في سياق توجه دولي لتصعيد الحرب ضد «داعش» في ضوء المعطيات الحالية كالضربات الروسية الأخيرة في سوريا، والأبناء غير المؤكدة الواردة بأن تونس ستلعب دوراً فاعلاً في تحرك ستخوضه دول الجوار الليبي ضد «داعش» في ليبيا على غرار «عاصفة الحزم» في اليمن، ولاسيما مع تكرار التحذيرات من تسلل «داعش» من ليبيا إلى الجنوب التونسي، مستغلاً بؤر التوتر الشعبي هناك.

يحذر مراقبون من أن مشاركة تونس في التحالف الدولي قد ينجم عنها قيام «داعش» وسواه من التنظيمات المتطرفة بهجمات انتقامية في الداخل التونسي، على غرار هجومي باردو وسوسة في مارس ويونيو الماضيين، واللذين تبناهما «داعش» وأسفرا عن مقتل عشرات السياح، وتوسع دائرة الحرب التونسية ضد الإرهاب سواءً في المرتفعات الغربية المحاذية للجزائر، أو على حدود ليبيا.

بعد إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما الأسبوع الماضي انضمام ثلاث دول هي، تونس وماليزيا ونيجيريا، إلى التحالف الدولي ضد «داعش»، أكد رئيس الوزراء التونسي الحبيب الصيد، السبت الماضي، أن بلاده ستشارك في التحالف، لافتاً النظر إلى أن المشاركة التونسية ستكون عبر «تبادل المعلومات» الاستخباراتية التي تساعد في محاربة الإرهاب في تونس؛ وإزاء إمكانية أن ينطوي الدور التونسي في التحالف على جانب عسكري ترك الصيد الباب موارباً أمام هذا الاحتمال بقوله إن «هناك حالات يمكن أن يُطلب فيها من بلد أن يسهم عسكرياً في عملية من العمليات، وفي هذه الحالة علينا العودة إلى الفصل 77 من الدستور التونسي»، ويعطي هذا الفصل رئيس الجمهورية صلاحية «إرسال قوات إلى الخارج بموافقة رئيسي مجلس نواب الشعب (البرلمان) والحكومة، على أن انعقد المجلس للبت في الأمر خلال أجل لا يتجاوز 60 يوماً من تاريخ قرار إرسال القوات». وهو الأمر الذي أفرز تبايناً في قراءات المراقبين إزاء طبيعة الدور التونسي المقبل في التحالف وأسباب الخطوة التونسية وأبعادها، ولعل من أبرز تلك القراءات المتباينة:

- أن القرار التونسي ربما يقتصر على بعدٍ سياسي تهدف الحكومة التونسية من ورائه إلى التخلص من ضغوط خارجية محتملة تطالبها بالانضمام إلى التحالف الدولي من جهة، والاستفادة من أن هذه الخطوة ستمنحها غطاءً دولياً لأي خطوات لاحقة تتخذها في حربها المتصاعدة ضد «داعش» والإرهاب.
- قد تعد محدودية الإمكانيات البشرية والعسكرية واللوجستية التي تمتلكها تونس مؤشراً إلى أن مشاركتها لن تأخذ المنحى العسكري خارج الحدود التونسية، وأنها لن ترسل قوات عسكرية إلى الخارج إلى بؤر تمركز «داعش» في ليبيا وسوريا والعراق. بل على العكس، فإنها هي التي ستلقى مساعدات عسكرية وتدريبية من دول التحالف لدعمها في مواجهة الإرهاب.
- التهديد الأمني الكبير الذي تواجهه تونس أرغمها على أن تكون جزءاً من الحرب على الإرهاب، فانضمامها إلى التحالف الدولي يمثل تحولاً بارزاً في الدبلوماسية التونسية التي طالما نأت بنفسها عن التحالفات العسكرية، وربما يعد ذلك مؤشراً إلى بداية تغييرات أوسع قد تشمل تخلي

## أوبك: هناك تحسن في سوق النفط العالمية

في المعروض في الأسواق العالمية، يجب علينا جميعاً أن نعمل سوياً -أوبك وغير أوبك- للتخلص من هذا الفائض. هناك مشكلة نواجهها هي فائض (حجمه) 200 مليون برميل». لكن البدري قال «إن نمو المعروض



من النفط من الدول المنتجة من خارج أوبك ربما يصبح صفرًا أو أقل في 2016. وهناك هبوط في استثمارات أنشطة المنبع النفطية بقيمة 650 مليار دولار، وسرى أثر هذا في الإنتاج، وسيعني هذا انخفاض المعروض في المستقبل القريب».

قال الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) عبدالله البدري أمس الثلاثاء إن المنظمة تعتقد أن سوق النفط تتحسن، مستنداً إلى زيادة الطلب على النفط الخام من المنظمة، وتراجع نمو المعروض من الدول

المنتجة من خارجها. وقال البدري للصحفيين على هامش مؤتمر حول قطاع النفط في العاصمة البريطانية لندن «هناك تحسن في السوق.. الوضع قد لا يستمر طويلاً.. ليس أكثر من عامين». وأضاف البدري «إن على المنظمة العمل مع المنتجين من خارجها، لمعالجة قضية الفائض

### أربع شركات عالمية تفوز بحقوق التنقيب في البحر المتوسط

أعلنت الشركة المصرية الفابضة للغازات الطبيعية «إيجاس» فوز 4 شركات عالمية بحقوق التنقيب عن النفط والغاز في 4 قطاعات بالبحر المتوسط. وبحسب رويترز فإن عروض التنقيب تشمل استثمارات بحد أدنى 306 ملايين دولار، ومنها 10.5 مليون دولار لحفر 8 آبار وإجراء المسح السيزمي ثلاثي



الأبعاد. وقال رئيس «إيجاس» خالد عبد البديع إن الشركات الفائزة في المزايمة العالمية هي: تحالف شركة «بي.بي» البريطانية و«ابوك» المصرية التابعة لـ«إيني» الإيطالية، للتنقيب في القطاع رقم 4 شمال رأس العرش البحرية، وائتلاف لشركات «ابوك» و«بي.بي» و«توتال» الفرنسية، للقطاع رقم 7 شمال الحماد البحرية، و«اديسون» الإيطالية للقطاع رقم 12 شمال شرق حابي البحرية، و«بي.بي» للقطاع رقم 14 شمال الطابية البحرية. وقال عبد البديع إن العروض المقدمة للمزايمة «تمثل نسبة إقبال جيدة في ظل تحديات تراجع أسعار الزيت الخام عالمياً في الفترة الحالية». هذا وتطمح مصر إلى زيادة إنتاجها من النفط والغاز للوفاء بالطلب المتنامي على الطاقة في السنوات الأخيرة.

### أوباما: لن ندع الصين تكتب قواعد الاقتصاد العالمي



أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أنها لن تسمح للصين بأن تكتب قواعد الاقتصاد العالمي، وذلك عقب توصلها، و11 دولة، إلى اتفاق «الشراكة عبر المحيط

الهادي» الذي سيؤدي إلى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عبر إلغاء أغلب الرسوم والقيود المفروضة على حركة التجارة والاستثمار. وقال الرئيس الأمريكي باراك أوباما عقب التوصل للاتفاق: «عندما يعيش أكثر من 95% من مستهلكي منتجاتنا خارج حدودنا، فلا يمكن أن نجعل دولاً كالصين تكتب قواعد الاقتصاد العالمي.. ينبغي لنا أن نكتب هذه القواعد، وأن نفتح أسواقاً جديدة للمنتجات الأمريكية في الوقت الذي نرسي فيه معايير عالية لحماية عمالنا إلى جانب الحفاظ على بيئتنا». ويرى خبراء أن إقامة شراكة لمواجهة الصين هي خطوة محفوفة بالمخاطر، فبالرغم من أن اتفاقية الشراكة تشمل نحو 40% من اقتصاد العالم، فإن الصين تشارك في معظم العمليات الاقتصادية العالمية لذلك من الصعب تخيل التعاون بدونها. وتضم الاتفاقية كلاً من الولايات المتحدة والبيرو وتشيلي وكندا والمكسيك وبروناي واليابان وماليزيا وسنغافورة وفيتنام وأستراليا ونيوزيلندا.





## مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية يبدأ أعمال مؤتمر «بناء الدولة: تحدي ما بعد انتهاء الصراعات الداخلية في دول التغيير العربية»

السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية -حفظه الله- وتمنياته الطيبة لكم ولأعمال المؤتمر بالتوفيق والنجاح. وأود أن أعرب عن اعتزاز مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية بتنظيم فعاليات هذا المؤتمر الحيوي المهم واستضافته بالتعاون مع «جامعة مين» الأمريكية العريقة. وأنا على يقين، أيها الإخوة والأخوات، أن أعمال المؤتمر، وما يتضمّنه من أوراق بحثية ومناقشات ومدخلات، على مدار يومي انعقاده، سيكون لها أثرها الإيجابي في بلورة رؤية واضحة، واستراتيجية شاملة توضح الأبعاد الحالية والمستقبلية لهذا الموضوع المهم «بناء الدولة: تحدي ما بعد انتهاء الصراعات الداخلية في دول التغيير العربية»، وكيفية التعامل معه خلال المرحلة المقبلة.

**أصحاب المعالي والسعادة،**

**الحضور الكريم:**

لقد شهدت منطقة الشرق الأوسط، منذ نهاية عام 2010، تحولات كبيرة في البنى السياسية والأمنية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية لدول التغيير العربية، كما شهدت تلك الدول، بدايةً من ذلك العام، صراعات داخلية وحروباً نجم عنها تدفق الملايين من اللاجئين والنازحين داخلياً وخارجياً. ونحن نتابع كل يوم الأخبار عن تدفق أعداد منهم إلى دول العالم كلها تقريباً، عبر المنافذ البحرية والبرية المتاحة أمامهم؛ حاملين معهم الأمل في حياة آمنة

انطلقت صباح أمس، الموافق السادس من أكتوبر 2015، في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أعمال مؤتمر «بناء الدولة: تحدي ما بعد انتهاء الصراعات الداخلية في دول التغيير العربية»، الذي ينظمه المركز بالتعاون مع «كلية السياسات والشؤون الدولية» (SPIA) في جامعة «مين» الأمريكية، وستستمر أعماله حتى اليوم الأربعاء الموافق السابع من أكتوبر 2015، وذلك بمشاركة معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان، وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، ومعالي محمد حسين الشعالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية السابق، وبعض المسؤولين والدبلوماسيين المعتمدين لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، ونخبة من الباحثين والأكاديميين العرب والأجانب، وبحضور لفييف من الكتاب والصحفيين ورجال الإعلام المرئي والمسموع، وعدد من المثقفين والمهتمين، وقد استهل المؤتمر أعماله بكلمة ترحيبية لسعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أعرب فيها سعادته عن سروره البالغ بعقد هذا المؤتمر، ورحب بالحضور والمشاركين، وأكد أهمية المؤتمر والقضية التي يتناولها بالنقاش والتحليل، وفيما يلي النص الكامل لكلمة سعادته:

**بسم الله الرحمن الرحيم**

**أصحاب المعالي والسعادة،**

**الحضور الكريم:**

يطيب لي بدايةً أن أنقل إليكم تحيات سيدي صاحب



والنازحين والمهجرين إلى ديارهم.  
2- العمل على استعادة قدرة مؤسسات الدولة على حفظ النظام العام وإرساء الأمن.

3- تعزيز حكم القانون، واحترام حقوق الإنسان.  
4- دعم عودة المؤسسات السياسية الشرعية في الدولة.  
5- إرساء الأسس اللازمة لإطلاق عملية التنمية، مثل تشجيع النمو الاقتصادي، وإعادة إيجاد الأسواق، والتنمية المستدامة.

#### أصحاب المعالي والسعادة، الحضور الكريم:

ونحن نبحت هذا الموضوع المهم ينبغي ألا ننسى الاستفادة من الدروس والتجارب الإنسانية السابقة؛ وذلك للبناء عليها، والاستفادة منها؛ فعلى سبيل المثال، مرّ القسم الشرقي من القارة الأوروبية بتجربة في التغيير في مطلع التسعينيات من القرن الماضي، استدعت التعامل مع سلسلة من المفاهيم المرتبطة بتحقيق السلم الدولي نظرياً وعملياً مثل: فرض السلام، وحفظه، وإنهاء الصراعات، والدبلوماسية الوقائية، وإعادة تأهيل المجتمعات، وغيرها من المفاهيم.

ولقد أثبتت تلك التجارب والخبرات السابقة أهمية تعاون الأطراف المحلية والإقليمية والدولية كافة؛ من أجل إنجاح خطط بناء الدول في أعقاب الصراعات الداخلية، وهو ما نتطّلع إلى حدوثه في حالة دول التغيير العربية.

وقد أسهمت دولة الإمارات العربية المتحدة، مع باقي

ومستقرّة لهم ولأولادهم؛ وهذا ما يجعلنا نشعر بأهمية موضوع مؤتمرننا هذا عن كيفية بناء الدولة بعد انتهاء الصراعات، وحيويته.

إن مفهوم «بناء الدولة» بعد انتهاء الصراعات يعني بناء السلام الدائم، وإرساء الأسس اللازمة لذلك؛ من خلال اتخاذ إجراءات متكاملة ومنسّقة تهدف إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف، سواء كانت تلك الأسباب سياسية، أو قانونية، أو مؤسسية، أو عسكرية، أو إنسانية، أو تتصل بحقوق الإنسان، أو غيرها من الأسباب البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والديموجرافية.

ويمكن أن ينظر إلى بناء السلام بعد انتهاء الصراع على أنه استراتيجية طويلة الأجل لمنع نشوب الصراعات واندلاعها. ولأن أسباب الصراعات تتباين؛ فإنه يجب وضع إجراءات وسياسات تتناسب مع طبيعة دول المنطقة، وما شهدته من تحيّرات كبيرة؛ لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وعدم السماح بعودتها إلى خضمّ الصراعات والاضطرابات مجدداً، فكما تؤكد تقارير منظمة الأمم المتحدة في هذا المجال، ليس هناك نموذج موحد لبناء السلام في الدول بعد انتهاء الصراعات، حيث تتميز كل منطقة بوجود خصائص معينة تختلف عن غيرها.

ويخضع بناء الدولة بعد انتهاء الصراعات الداخلية لمجموعة من الخطوط الاستراتيجية والمعايير تتمثل فيما يلي:

1- تعزيز الاستقرار الاجتماعي بالعمل على عودة اللاجئين

صراعات داخلية وطائفية، وصعوبة الأوضاع المعيشية، وحدث انفصام بين الشعب وقادته، وهذا بالإضافة إلى زيادة أعداد الشباب، وتنامي آمالهم وطموحاتهم، في التعليم، والتوظيف، والحياة الكريمة، وعدم القدرة الكاملة للنظم الاقتصادية والمجتمعية في تلك الدول على توفير الفرص الاقتصادية الملائمة والمتكافئة لهؤلاء الشباب، بل وما يتسم به النظام، في غالب الأحيان، من عدم الكفاءة، وعدم الشفافية، والممارسات الخاطئة، التي تحول دون تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع، بالإضافة إلى حدوث تفكيك طائفي في المجتمع، وتزايد نفوذ جماعات وطوائف، أصبحت منافسة قوية لنفوذ الدولة نفسها، وبعضها، كما نلاحظ، قد يرتبط بتحالفات إقليمية أو دولية غير سليمة، فضلاً عن وجود دور مهم للقوى الخارجية في إحداث التغييرات التي نشهدها في المنطقة، وإدارتها.

**وثانيها،** أن إعادة بناء الدولة، في هذه الظروف، وفي ضوء التجارب في مناطق أخرى من العالم، هي أمر شاق يتطلب قيادةً حكيمة، ورؤية واضحة لمستقبل الدولة، وعزماً قوياً للشعب والقيادة، بل مثابرةً أكيدة، ونظرةً طويلة الأمد. ويؤكد ذلك ما تشهده هذه الدول من تحديات هائلة، ومنها:

الانفلات الأمني، والحاجة الماسة إلى توفير الأمن والأمان للسكان، سواء في ذلك الأمن الداخلي، أو الأمن الخارجي، وحماية حدود الدولة. ومن التحديات أيضاً تلك الطامة الكبرى، التي تتمثل في المنظمات الإرهابية، إلى جانب التحديات الاقتصادية والسياسية.

**وثالثها،** ضرورة تحديد القضايا والمشكلات التي تواجه دول التغيير العربية، وتحديد المفاهيم والشعارات التي يتم تداولها كأساس لبناء الدولة الجديدة، وفي مقدمتها تحديد مفهوم النظام السياسي والمجتمعي، وتعريفه، في ظل ظروف كل دولة وتطلعاتها؛ وذلك لأن الهدف هو الوصول إلى الحكم الصالح والرشيد، الذي يحقق نهضة الدولة.

الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في تقديم العون بأشكاله المختلفة، المادية والعينية والطبية وغيرها، إلى اللاجئين والنازحين في دول التغيير العربي، سواء في بلدانهم أو خارجها؛ إيماناً منها بدورها في تخفيف تلك المعاناة الإنسانية عنهم، وحرصاً على أن تكون جزءاً من الحل، وليس من المشكلة.

### أصحاب المعالي والسعادة،

#### الحضور الكريم:

إننا نتطع إلى الاستماع إلى آرائكم ومساهماتكم ومناقشات الخبراء والأساتذة المشاركين في المؤتمر؛ للخروج بأفضل النتائج والتوصيات في هذا الموضوع المهم. وفي الختام أجدد الترحيب بكم، متمنياً لكم التوفيق في جلسات المؤتمر وأعماله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



وعقب انتهاء الكلمة الترحيبية، ألقى معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان، وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، الكلمة الرئيسية الأولى للمؤتمر، مؤكداً معاليه أهمية عقد المؤتمر في هذه الظروف، مشيراً إلى نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة الناجح في تحقيق الاستقرار والرخاء في ظل قيادة رشيدة كان لها الدور

الأهم والأبرز في بناء الدولة ووضع أسسها.

وأعرب معاليه عن سعادته بالمشاركة في المؤتمر، مؤكداً أن مبادرة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية إلى تنظيم هذا المؤتمر إنما هي انعكاس صادق لمكانة دولة الإمارات العربية المتحدة في مسيرة الأمة والعالم، بل إنها كذلك تعبير واضح عن مسؤوليتنا تجاه أشقائنا في المنطقة، وارتباطنا القوي بمسيرة أمتنا العربية، وحرصنا الكامل على دعم قدرات هذه الأمة على مواجهة كل التحديات.

وأبدى معاليه بعض الملاحظات حول موضوع المؤتمر، **أولها،** ضرورة التعرف إلى العوامل المختلفة، التي أدت إلى الوضع الراهن في دول التغيير العربية، وهي عوامل داخلية تتمثل في ضعف مؤسسات المجتمع، ووجود



ورابعتها، أن الإسلام كان دائماً، وسوف يظل، هو المحرك الأساسي في تطور المجتمع، لأنه يرتبط بمنظومة القيم والمبادئ، التي تحقق العدل، والحرية، والحياة الكريمة للفرد، والتقدم والرخاء للمجتمع.

وخامستها، تأكيد أهمية دور الثقافة في بناء دول التغيير العربي، وذلك جنباً إلى جنب جهود التنمية السياسية والاقتصادية، فالثقافة يجب أن تكون دائماً في موقع القلب من عملية إعادة

بناء دول التغيير العربي، وأن تكون المؤسسات الثقافية الناجحة جزءاً جوهرياً في عملية بناء مؤسسات الدولة كلها. وسادستها، أن المناخ الذي يسود عملية بناء الدولة هو أيضاً أمر مهم للغاية لتحقيق النجاح، وهذا المناخ لا بد أن يركز على الوفاق ونبذ الخلافات، ومبادئ المواطنة والعدالة، وجعل مصلحة الدولة فوق مصلحة الأفراد، وفوق مصلحة الجماعات والطوائف.

وأشار معاليه إلى أهمية دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مساعدة دول التغيير العربية في عملية بناء الدولة، باعتبار أن هناك مصالح مشتركة لها معها في مجالات الأمن القومي، ومجالات السياسات الخارجية، والعلاقات مع دول العالم، والحاجة الواضحة إلى تشكيل تحالف استراتيجي عربي شامل، يكون نموذجاً جيداً للعمل الإقليمي الهادف، والناجح، والمتطور.

وشدّد معاليه على أن دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذا السبيل هو دور مهم للغاية؛ لأن هذه الدول، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة، تمثل نموذجاً طيباً للدول الناجحة، دول تحظى بنظم سياسية واقتصادية ومجتمعية مستقرة، دول تحافظ على الهوية الوطنية والقومية، دول تسعى مجتمعة إلى تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة كلها، إنها دول تقوم بدور محوري في تحقيق التنمية الناجحة في المنطقة، وتقديم الدعم والمساندة إلى أشقائها وأصدقائها في كل مكان.

كما ألقى معالي محمد حسين الشعالي، وزير الدولة للشؤون الخارجية السابق، الكلمة الرئيسية الثانية للمؤتمر، وتحدث فيها عن العوامل التي أدت إلى تعثر جهود البناء في بعض الدول العربية، ورأى أن تجربة اتحاد دولة

الإمارات العربية المتحدة تقدّم نموذجاً مهماً يمكن لدول التغيير العربية الاستفادة منه في تجاوز المرحلة الانتقالية التي تمر بها.

واعرب معاليه عن شكره لسعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولجميع العاملين في المركز على دعوته الكريمة للمشاركة في هذا المؤتمر، وأكد أن اختيار مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية موضوع «بناء الدولة: تحدّي ما بعد انتهاء الصراعات الداخلية في دول التغيير العربية» يدل دلالة واضحة على أولويات المركز واهتماماته التي أخذها على عاتقه في البحث والدراسة، وخاصة فيما يتعلق باستشراف المستقبل.

واستطرد معاليه في الحديث عن التحديات التي واجهت بناء الدولة العربية منذ الاستقلال في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، مشيراً إلى أن المشهد العربي الراهن يواجه العديد من التحديات على المستويات المختلفة؛ وهذا ما تجسده دول التغيير العربية التي انعكست أوضاعها على دول عربية أخرى، حتى أضحت الأوضاع السياسية في المنطقة شديدة التوتر، وتفتح الباب على كل الاحتمالات.

وأشار معاليه إلى أن ثورات الربيع العربي جاءت على حين غفلة، ككل شيء في عالمنا العربي، وهذه الثورات سواء سماها بعضهم ثورات الربيع العربي أو ثورات الخريف العربي لم تأت من فراغ، وبالتأكيد لن تنتهي إلى فراغ كما يظن بعضهم، وأضاف أن هذه الثورات ولدت من رحم المعاناة التي استمرت منذ 50 عاماً يكابد فيها المواطن في هذه الدول شتى أنواع الصعوبات، وتوقع ألا

من الدول، قامت بعد مفاوضات عسيرة بين دول الاتحاد التساعي استمرت منذ عام 1968 إلى الاتحاد السباعي الذي أعلن ولادة الدولة في عام 1971. وكغيرها من الدول في المنطقة، واجهت التحديات نفسها، سواء الداخلية منها أو الخارجية، من شكوك حول مستقبل الاتحاد الى الخلافات الحدودية مع الجيران إلى تحديات التنمية الاقتصادية والتعليم والصحة وحتى مشكلة الكهرباء والماء.

وذكر معاليه أن المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- عمل على تعزيز مفهوم الوحدة بين الحكام أولاً، وبين الحكام والشعب على أساس مصلحة الوحدة، وهذه قاعدة الانطلاق الرئيسية التي استخدمها في بناء الدولة. إن الدولة للجميع، ليس هناك فرق بين مواطن وآخر، وإن خير الوطن للمواطنين، وقد تم تسخير المال العام لخدمة مشروعات البنية التحتية من طرق ومدارس ومستشفيات... إلخ، لأن الشيخ زايد -رحمه الله- كان يؤمن بأن التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للثروة هما أساس الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولذلك تم بناء المؤسسات الاتحادية على أساس غير إقليمي؛ وهذا ما خلق بيئة انصهار بين مختلف أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة في مجالات العمل والعيش المشترك، وأهم من هذا أو ذاك في بناء الدولة الجديدة.

وأضاف معاليه أن باب التشاور السياسي، الذي اعتمده الشيخ زايد -رحمه الله- في مجلسه الذي يحضره الجميع من مسؤولين في الحكومة، أو رجال أعمال، أو ضيوف وأعيان وموظفين، كان يعطيهم المجال لإبداء آرائهم في مختلف الشؤون ذات الاهتمام العام، فكان عاملاً مهماً في إنجاح هذه التجربة، كما أنه -رحمه الله- استخدم عنصر التدرج في نقل صلاحيات السلطات المحلية إلى السلطات الاتحادية، وهذا ما ساعد على الاندماج التدريجي بسلاسة وعن طريق الإقناع والعلاقات الطيبة.

وأكد معاليه أن الآباء المؤسسين، وعلى رأسهم الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، أرسوا مجموعة من القيم والمفاهيم التي تعززت وتجدرت مع مرور الوقت، وقادت إلى هذه العلاقات التي نراها اليوم في مجتمعنا، وهي علاقات تتصف بالثقة والاحترام بين الحاكم والمحكوم؛ وهذه الثقة هي الأساس لكل بناء سياسي واقتصادي، وقد انتقلت تلك القيم والمفاهيم

تنتهي تلك الثورات إلى الفراغ أيضاً، لأنها قد خلقت أوضاعاً وديناميكيات ستبقى آثارها لفترة طويلة من الزمن.

وألقى معاليه الضوء على أسباب فشل محاولات البناء السابقة في بعض الدول العربية، وأهمها ما يلي:

أولاً، العجز عن التوفيق من الناحية الفكرية بين الانتماء الوطني، والانتماء القومي والديني، وهو ما أدى إلى استدراج العداء بين هذه المفاهيم التي تكسرت عليها محاولات البناء.

ثانياً، الاختلافات الثقافية، فمنظومة القيم الثقافية التي تسود الغالبية الكبرى من المجتمعات في تلك البلدان هي قيم مشوّهة، وبعيدة عن المفاهيم العقلانية الضرورية لبناء دولة في مجتمع حديث ومتطور.

ثالثاً، الفشل الإداري، إذ لا يمكن لأي مشروع أو بناء أن ينجح من دون وجود نظام إداري. والغائب الأكبر عن الساحة العربية كان الفكر الإداري القادر على إيجاد حلول للمشكلات وتعريف الموارد.

رابعاً، الفساد السياسي والمالي، وهو أحد المظاهر التي صبغت غالبية الأنظمة السياسية في تلك المجتمعات، وانتقلت أحياناً إلى فئات المجتمع، وأصبح هناك خلط بين السلطة والثروة، باعتبار السلطة أقرب طريق للوصول إلى الثروة.

خامساً، غياب القانون وضياع الحقوق والواجبات. وأخيراً، التداخل بين السياسة والدين، الذي كان له الدور الأكبر في إفشال الكثير من التجارب السياسية العربية في بناء الدولة الحديثة.

وأكد معاليه أنه من أجل بناء الدولة، فيما بعد انتهاء الصراعات الداخلية، لا بد من الإعداد لتجاوز هذه الأسباب الصعبة، وهذا يتطلب جهوداً مكثفة من السياسيين أولاً، والمثقفين والمفكرين لوضع برنامج عمل وطني ودستور يضم تحت جناحيه جميع فئات المجتمع من دون تمييز أو تفرقة، ويتطلب ذلك العمل على تغيير بعض المفاهيم الثقافية السائدة، وخاصة فيما يتعلق منها بالقيم الاجتماعية والعلاقة بين الحاكم والمحكوم.

وأشار معاليه إلى أن هناك تجارب ناجحة في بناء الدولة إذا ما توافرت النيات الصادقة، ودولة الإمارات العربية المتحدة مثال حي على ذلك.

وأوضح أن دولة الإمارات العربية المتحدة، كغيرها

هذه الأطروحة من منظور إقليمي ينطبق على واقع المنطقة.

وركزت الدكتورة مريم سلطان لوتاه، أستاذ العلوم السياسية المشارك في جامعة الإمارات العربية المتحدة، في ورقتها البحثية التي أعدتها بعنوان «إعادة تشكيل العلاقات الدولية في المنطقة وصعود مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، على تحليل تداعيات الأحداث التي شهدتها، ولا زالت تشهدا، بعض دول المنطقة العربية منذ نوفمبر 2010، وعلى الدور الذي قامت به دول الخليج العربية تجاه هذه الأحداث؛ وذلك من خلال أربعة محاور أساسية، تناول المحور الأول منها الحراك الشعبي العربي، وخريطة التحالفات في المنطقة، فيما سلط المحور الثاني الضوء على القوى الإقليمية، وموقفها من الحراك الشعبي العربي، وناقش المحور الثالث السياسات الدولية تجاه المنطقة في ظل الحراك الشعبي العربي، وأبرز المحور الرابع والأخير دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه تلك الأحداث، ذلك الدور الذي مثل صعوداً خليجياً عربياً يمكن أن يسهم في تشكيل العلاقات الإقليمية والدولية تجاه المنطقة، بحيث تكون إرادة دول الخليج شريكاً أساسياً في صناعة المستقبل السياسي للمنطقة.

ثم عُدَّت الجلسة الثانية بعنوان «بناء الدولة الوطنية في العالم العربي: دور المواطنة والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون»، وتولى رئاستها الأستاذ محمد الحمادي، رئيس تحرير جريدة الاتحاد، واستهلها الدكتور عبدالحميد الأنصاري، أستاذ السياسة الشرعية، العميد السابق لكلية الشريعة في جامعة قطر، بعرض ورقته البحثية التي أعدها بعنوان «إعادة كتابة العقد الاجتماعي في المنطقة العربية»، وأكد فيها أن المنطقة بحاجة ضرورية إلى كتابة عقد اجتماعي جديد بين المواطنين والحكام.

وأشار الأنصاري إلى أن الحديث عن إعادة كتابة العقد الاجتماعي في المنطقة يتطلب قراءة تحليلية للتغيرات الناتجة ممّا سميت «ثورات الربيع العربي» التي عصفت بأوضاع المنطقة، وأصابتها بتصدّعات جسيمة، وكان من تداعياتها الخطرة على مستقبل الدولة الوطنية إفساح المجال لميليشيات متطرّفة وتنظيمات عقائدية قوّضت الأسس المدنية التي قامت عليها هذه الدول، وفكّكت أركانها، وغيّرت هويتها، وهدمت مؤسساتها؛ ما أدى إلى

إلى أبناء المؤسسين، وعلى رأسهم صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي -رعاه الله- وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة -حفظه الله- وإخوانهم أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات. وختم معاليه قائلاً إن التقدم والاستقرار والنمو والرخاء والسلام الاجتماعي، التي تتمتع بها دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم، والأخذ بروح العصر، هي نتيجة طبيعية لذلك البناء السياسي الضاربة جذوره في الأرض. ولذلك فإن الدول التي تريد الأخذ بأسباب النجاح يمكنها دراسة التجربة الإماراتية في بناء الدولة.

وعقب انتهاء الكلمتين الرئيسيتين للمؤتمر، بدأت أعمال الجلسة الأولى التي عُقدت بعنوان «العالم العربي في مرحلة انتقال»، وتولى رئاستها الدكتور طارق أحمد الهيدان، مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية، في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عرض الدكتور أغسطس ريتشارد نورتون، أستاذ العلاقات الدولية والأنثروبولوجيا في جامعة «بوسطن» الأمريكية، في ورقته البحثية طبيعة الصراعات الداخلية الجارية في المنطقة العربية، وتداعياتها المحتملة على الصُّعد كافة.

واستهلّ الدكتور بهجت قرني، أستاذ العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، عرض ورقته البحثية التي أعدها بعنوان «الاقتصاد السياسي وبناء الدولة الوطنية العربية» بالتمييز بين مفهومي بناء الأمة وبناء الدولة، قائلاً إن الفكرة الرئيسية تتمثل في أنه إذا كانت التحديات المتعلقة ببناء الأمة شائعة في القرن الحادي والعشرين، حتى في البلدان المتقدمة، أو ما يُسمى «العالم الأول»، فإن الفرق بينها وبين دول العالم الثالث يكمن في مدى القدرة على بناء الدولة أو فاعلية ذلك، واستعرض قرني التطوّرات التي تكشف في البلدان التي خضعت مؤخراً لفترة التحول الملحوظ في أعقاب ما سمي «الربيع العربي»، مشيراً إلى أن الأدلة التاريخية تشير إلى أن اندلاع «الثورات» و«الانتفاضات الشعبية»، وفترة عدم الاستقرار التي تتبعها لا محالة، تمثل، في بعض الأوقات، فترة انتقالية على الطريق نحو الديمقراطية. وحلّل قرني

سقوط العقد الاجتماعي الذي كان قائماً بين الحاكم والمحكوم.

وأشار العميد السابق لكلية الشريعة في جامعة قطر، إلى أن ما سميت «ثورات الربيع العربي»، هي رد فعل على الأوضاع المتردّبة التي خلفتها ستة عقود من حكم الثوار العسكريين الذين انقلبوا على الملكيات الحاكمة، وأسقطوا العقد الاجتماعي القائم، لمصلحة عقد جديد وعدوا فيه الجماهير بتحرير فلسطين، وتحقيق الوحدة، وإقامة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتحقيق التنمية، وتوفير المعيشة الكريمة، لكن اكتشاف الشعوب أن تلك الوعود كافة لم يتحقق منها شيء، أفقدهم الثقة بالأنظمة القائمة، ودفعهم إلى الخروج للمطالبة بالتغيير وإسقاط النظام القائم وعقده الاجتماعي، لتأتي تنظيمات عقائدية تحكم الشأن العام وتديره وفق عقد اجتماعي جديد، اكتشفت الشعوب زيفه، وكانت صدمتها في الحكام الجدد كبيرة، بعدما فقدت أمنها واستقرارها، وتعرّض وجودها لمخاطر جسيمة، فهبت مرة أخرى في أكبر خروج بشري عرفه التاريخ؛ لإنقاذ أوطانها واستردادها من هذه التنظيمات العقائدية، مطالبةً بعقد اجتماعي جديد.

ثم قدم الدكتور عبدالله السيد ولد أباه، أستاذ الفلسفة والدراسات في جامعة نواكشوط، ورقته البحثية التي جاءت بعنوان «المواطنة والهوية الوطنية والدولة الوطنية الحديثة»، موضحاً أن ورقته تهدف إلى رصد الإشكاليات التي تطرحها الأحداث الداخلية والإقليمية الأخيرة على الدولة الوطنية في بعدين أساسيين هما بعد الهوية الوطنية وبعد المواطنة، مشيراً إلى أن البعد الأول يحيل إلى عناصر الوعي والذاتية الثقافية والقيمية، أمّا البعد الثاني فيحيل إلى مقومات العمل السياسي الجماعي المنظم.

وذكر ولد أباه أن نموذج الدولة الوطنية، الذي برز في سياق الهندسة السياسية الحديثة للمجال الإقليمي العربي (في حركيته الداخلية ومتعلقاته الدولية) هو الذي بلور مفهوم الهوية الوطنية، كأفق للمواطنة وتعبير عن الخصوصية المجتمعية، وقد اصطدم هذا المفهوم الجديد للمواطنة منذ بدايته بإشكاليين كبيرين، يتعلق أولهما بطبيعة وتركيبه المجموعة السياسية، التي تتأسس عليها الشرعية القانونية والمدنية في علاقتها بدوائر

الهوية الثقافية والقومية والدينية التي لا تتلاءم ضرورةً مع محدّدات الهوية السياسية بمفهومها الوطني الضيق، ويتعلق ثانيهما بطبيعة نموذج «الحكامة السياسية» في آليات ونظم تديره للسلطة، وتسييره للمجتمع، وضبطه للحقل السياسي.

ونبّه ولد أباه إلى الفرق النوعي بين البلدان التي تشكلت فيها هويات وطنية لأسباب تاريخية واجتماعية، والبلدان التي ظلت فيها هذه الهوية ملتبسة ومتداخلة مع أنماط متعدّدة منافسة من الهويات، ودوائر للانتماء العضوي، وذكر أنه يمكن النظر إلى أزمت العالم العربي الراهنة، التي أعادت فتح باب الهندسة السياسية للدولة العربية، من منظور لا بدّ أن يراعي متغيرات العلاقة الثلاثية بين الإقليم والسيادة والشرعية، مشيراً إلى أن ورقته تستهدف استشراف بعض جوانب هذه الهندسة السياسية المطروحة بقوة في السياق الاستراتيجي العربي الراهن.

واختتم الدكتور وليم فاريل، مستشار أول للمشروعات الخاصة، في منظمة «ميرسي كور» الأمريكية، الجلسة بعرض ورقته البحثية التي أعدها بعنوان «الجهات الفاعلة من غير الدول: المنظمات غير الحكومية الدولية ومسار تأمين المجتمعات الإنتاجية والعدالة»، وقال فيها إن العالم لا يزال يواجه تحدياً دائماً مرتبطاً بواقع أنه على الرغم من أن مؤشرات التقدّم البشري تشير إلى تحسينات عالمية واسعة، فإن البيانات التراكمية المفصّلة للغاية على مستوى البلدان تكشف عن تنمية غير متوازنة بشكل كبير. ويتضح هذا الواقع تحديداً فيما يتعلق بمستنقع عدم الاستقرار، وضعف الحكم، والفقر المتمركز في بعض الدول العربية.

وأشار فاريل إلى أنه إضافة إلى ما يهدّد تماسك الدولة، من خلال الانقسامات التاريخية والعرقية أو الدينية، هناك مجموعة أخرى متنوّعة من المظالم تهدّد باستقطاب السكان، وإدامة الصراعات الأهلية، ودعم الجهات الفاعلة العنيفة من غير الدول، مضيفاً أنه لا يمكن بناء أو إعادة بناء دول مرنة دائمة على أرض غير مستقرة، ما لم تعالج فيها مختلف التحديات (الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) من خلال استراتيجيات شاملة.